

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

عنوان الدرس:

المجتمع الدولي في العصور القديمة والوسطى

أستاذ الدرس: الدكتور عطوي خالد أستاذ محاضر قسم "أ"

الفئة المستهدفة: طلبة السنة الثانية ليسانس، شعبة - الحقوق

الحجم الساعي: 01 ساعة و 30 دقيقة في أسبوع

أهداف الدرس: تتمثل أهداف الدرس فيما يلي:

- 1- تعريف الطلبة على تطور المجتمع الدولي في العصور القديمة.
- 2- تعريف الطلبة على تطور المجتمع الدولي في العصور الوسطى.
- 3- تعريف الطلبة على ملامح المجتمع الدولي في العصور القديمة والوسطى

ملخص الدرس:

إن دراسة المراحل التاريخية للمجتمع الدولي في شكل منظم ليست عملية سهلة ودقيقة، فهناك من يرجع بداية ظهور المجتمع الدولي إلى 3000 سنة قبل الميلاد، وهناك من يرجعه إلى سنوات متأخرة، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن دراسته تعد أمرا ضروريا لارتباط نشأة هذا المجتمع بعده حضارات قديمة، لأنه توجد هناك الكثير من الشواهد الدالة على وجود المجتمع الدولي في الحضارات القديمة التي عرفتها بلاد العراق، ومصر، والصين، والهند، والاغريق، والرومان، وشبه الجزيرة العربية، وبلاد الاممازيغ التي قامت فيها أشهر وأقوى دولة هي الدولة النوميدية التي حكمها الملك يوغرطة الذي عاش من 160 قبل الميلاد إلى 104 قبل الميلاد. وهذا أمر يؤكد أن المجتمع الدولي قد ساد في العصور القديمة التي يرى أغلب الفقهاء أنها تمت من عصور ما قبل التاريخ إلى غاية 476 م تاريخ سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية على يد القبائل الجرمانية (الفرع الأول)، كما ساد المجتمع الدولي خلال الفترة الممتدة من سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية إلى غاية سقوط الإمبراطورية الرومانية الشرقية سنة 1453 ميلادي، علاقات دولية بين العالم الإسلامي والعالم المسيحي، في حالات السلم وال الحرب (الفرع الثاني).

السنة الجامعية: 2021-2022

الفصل الأول:

مفهوم المجتمع الدولي

يقصد بمفهوم المجتمع الدولي في غضون هذه المحاضرات التي نسعى من خلالها إلى تحسين نوعية التعليم في جامعاتنا برفع مستوى التحصيل لطبيتنا الأفضل، جملة المسائل المتعلقة أساساً بتركيبة المجتمع الدولي وطبيعته المتغيرة التي نالت اهتمام الباحثين منذ مطلع القرن العشرين، خاصةً بعدما زاد الاهتمام بدراسة تاريخ العلاقات الدولية ونمو القانون الدولي والمنظمات الدولية، وذلك لما لهذه الفروع من علاقات وطيدة بينها وبين المجتمع الدولي، غير أنه بداية من الثلاثينيات من هذا القرن بدأت تبرز عالم جديدة لدراسة المجتمع الدولي كموضوع منفصل عن العلاقات الدولية والقانون الدولي العام والمنظمات الدولية، وأصبح المجتمع الدولي ابتداءً من الأربعينيات يركز على الأحداث والوضع الدولي القائم مستعملاً في ذلك الأسلوب التحليلي والتصرفي، وهذا ما جعل طلبة المجتمع الدولي يذهبون إلى التأكيد على أن المجتمع الدولي أوسع من العلاقات الدولية. وهكذا أصبحت دراسة المجتمع الدولي تتناول تكون المجتمع الدولي وتطوره في مختلف العصور القديمة والوسطى والحديثة والمعاصرة من جهة (المبحث الأول)، وتعريفه وعناصره وخصائصه وطبيعته القانونية من جهة أخرى (المبحث الثاني).

المبحث الأول:

تطور المجتمع الدولي وتكونه

لقد اعتاد دارسو القانون الدولي العام أن يؤرخوا لنشأة المجتمع الدولي ببداية القرن السادس عشر ميلادي، بسبب النظرة الضيقية الأوروبية للقانون الدولي العام الذي اعتبر- إلى عهد قريب- قانون الأمم المتحضرة، ونظراً لنشأة الدول الأوروبية الحديثة في القرن السادس عشر، فساد الاعتقاد بارتباط تنظيم المجتمع الدولي المعاصر بهذا التاريخ، والحقيقة أن هذا الاعتبار قد كان مقصوداً من قبل دارسي القانون الدولي العام الذين كانوا يسعون إلى إهمال دور الدول الشرقية، وخاصة الدول الإسلامية منها، من جهة أولى، ولتبرير الاستعمار الأوروبي للعالم كله من جهة ثانية، وهذا حتى يبرز هؤلاء الدارسين نظرتهم الاستعلائية التي كانت تهدف إلى تغطية التاريخ الاستعماري لدول أوروبا من ناحية، واظهار اسبقية المجتمع الأوروبي على غيره من المجتمعات الأخرى التي سادت في الشرق والغرب من ناحية ثانية، وما يبرر هذا الكلام هو وجود الكثير من الشواهد التي تكفي للقول بأن المجتمع الدولي كان قائماً عبر العصور، وأن بدايته مرتبطة ببداية الحضارة التي تمتد جذورها في التعاون والاتصال، لأن المجتمع كما قال ابن خلدون في مقدمته قديم قدم العمران البشري، ومن هنا كان لزاماً دراسة تطور وتكوين المجتمع الدولي في العصور القديمة والوسطى (المطلب الأول)، والعصور الحديثة والمعاصرة (المطلب الثاني).

المطلب الأول:

المجتمع الدولي في العصور القديمة والوسطى

إن دراسة المراحل التاريخية للمجتمع الدولي في شكل منظم ليست عملية سهلة ودقيقة، فهناك من يرجع بداية ظهور المجتمع الدولي إلى 3000 سنة قبل الميلاد، وهناك من يرجعه إلى سنوات متأخرة، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن دراسته تعد أمراً ضرورياً لارتباط نشأة هذا المجتمع بعدها حضارات قديمة، لأنه توجد هناك الكثير من الشواهد الدالة على وجود المجتمع الدولي في الحضارات القديمة التي عرفتها بلاد العراق، ومصر، والصين، والهند، والإغريق، والرومان، وشبه الجزيرة العربية، وبلاد الامازون التي قامت فيها أشهر وأقوى دولة هي الدولة النوميدية التي حكمها الملك يوغرطة الذي عاش من 160 قبل الميلاد إلى 104 قبل الميلاد. وهذا أمر يؤكد أن المجتمع الدولي قد ساد في العصور القديمة التي يرى أغلب الفقهاء أنها تمتد من عصور ما قبل التاريخ إلى غاية 476 م تاريخ سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية على يد القبائل الجرمانية (الفرع الأول)، كما ساد المجتمع الدولي خلال الفترة الممتدة

من سقوط الامبراطورية الرومانية الغربية إلى غاية سقوط الامبراطورية الرومانية الشرقية سنة 1453 ميلادي، علاقات دولية بين العالم الإسلامي والعالم المسيحي، في حالات السلم وال الحرب (الفرع الثاني).

الفرع الأول:

ملامح تطور المجتمع الدولي في العصور القديمة

تضمن التاريخ الدلائل الأكيدة على قيام علاقات دولية منذ بداية العصور القديمة تستند إلى نظم وقواعد قانونية قريبة الشبه بعلاقات العصور الحديثة، فقد سجل المؤرخون والعلماء حروبًا متعددة ومعاهدات دولية عديدة عقدت في تلك العصور على فترات متعددة كشفت عنها مختلف الحضارات الإنسانية التي عرفت بين النهرين (أولاً)، ومصر القديمة (ثانياً)، وببلاد الصين (ثالثاً)، والهند (رابعاً)، وببلاد الاغريق (خامساً)، وكذلك الرومان (سادساً)، وسكان شبه الجزيرة العربية (سابعاً)، واليهود (ثامناً)، غير أن هذه الملامح قد جعلتأغلب المؤرخين يرون أن العصور القديمة لم تعرف وجود مجتمع دولي بالمعنى الدقيق نظراً لتميزها بجملة من الخصائص (تاسعاً).

أولاً:

ملامح تطور المجتمع الدولي في بلاد ما بين النهرين

إن الإمبراطوريات التي ظهرت في بلاد ما بين النهرين كإمبراطورية السوميرية (القرن 32 إلى القرن 24 ق.م)، والإمبراطورية الأكادية السوميرية (القرن 24 إلى القرن 20 ق.م)، والإمبراطورية البابلية (القرن 20 قبل القرن 12 ق.م)، والإمبراطورية الآشورية (القرن 11 إلى القرن 07 ق.م)، والإمبراطورية الكلدانية (من سنة 626 إلى سنة 539 ق.م)، قد عرفت خلال تاريخها الطويل جملة من الملامح التي يضرب بها المثال في إطار التدليل على وجود المجتمع الدولي في هذه الحضارات، المميزة الأولى منها، كانت قبل قيام دولتي آشور وبابل، وهي تتعلق بإبرام اتفاقية السلام والمحبة سنة 3100 قبل الميلاد (1)، والمميزة الثانية تتعلق بعرض إمبراطورية البابلية للغزو الأجنبي (2)، في حين تعلقت ميزتها الثالثة بامتداد سلطان الدولة الآشورية لغيرها من الأقاليم (3).

1: إبرام معاهدة السلام والمحبة سنة 3100 قبل الميلاد

في حضارة ما بين النهرين يضرب المثل عادة بمعاهدة ابرمت قبل قيام دولتي آشور وبابل وهي اتفاقية السلام والمحبة التي ابرمت عام 3100 قبل الميلاد بين الملك أناتيم الحكم المنتصر لدولة مدينة لاجاش مع ممثلي شعب دولة أوما، وقد نصت هذه المعاهدة على حرمة الحدود التي اعترف بها شعب أوما كما تضمنت المعاهدة شروط التحكيم في المنازعات، وقد نقشت نصوص هذه المعاهدة على الحجر، وتضمنت أن يسود السلام الدائم بين الدولتين، وأن تتضمن كل دولة أن لا تجور على حدود الأخرى، وتعهد باحترام استقلالها واحترام رعياتها، وأن لا تستخدم القوة إذا حدث نزاع بينهما، وإن تستخدم فقط الطرق السلمية وهي: المفاوضة والوساطة والتحكيم الذي يعتبر حكمه نهائياً.

2: عرض إمبراطورية البابلية للغزو وتوحدها من قبل الملك حمورابي

انتشرت حضارة بلاد الرافدين حول نهري دجلة والفرات، غير أن تأثيرها قد جعلها عرضة للعديد من الغزوات من قبائل همجية فشارعوا فيها الخراب والمذابح، وكان ذلك خلال الفترة الواقعة ما بين 1960 قبل الميلاد و 1830 قبل الميلاد، وبسبب هذه الهجمات قام سومو - أبو بتأسيس مدينة في جنوب البلاد أطلق عليها اسم مدينة باب أيلو أو بوابة الله، التي سماها العبرانيون بعد ذلك بمدينة بابل، وفي ظل حكم الملك المصلح والمشعر حمورابي (1686-1748 ق.م) توحدت بلاد ما بين النهرين سياسياً وتشريعياً، وهو ما جعل هذا الملك يعين حكامًا للأقاليم محل الملوك والأمراء القدامي، وكان من نتائج تركيزه سلطة الحكم بين يديه، أن توحدت القوانين والديانة في كل المدن

لقد اصدر حمورابي قانونه الشهير الذي كان يحمل اسمه قانون حمورابي الذي وصفه في بدايته بالعبارة التالية: "إني أقرر هذه القوانين كي أحول دون ظلم القوي للضعيف"، وقد عرف عن حمورابي أنه كان يحرر الرهائن مقابل الفدية.

3: امتداد سلطان دولة آشور لغيرها من الأقاليم

بعد سقوط دولة بابل، امتد سلطان الآشوريين الذين حكموا البلاد على الأقاليم الأخرى حتى وصلوا إلى دمشق عام 732 قبل الميلاد، وفلسطين ومنطقة الدلتا عام 670 قبل الميلاد، غير أن بطشهم وقسوتهم قد جلبت عليهم الضعف والاضطراب مما أدى إلى تزعزع سلطتهم في مناطق كثيرة بالبلاد، وتعرضوا لهجمات عديدة، فانهارت قواهم وسقط حكمهم وذلت دولتهم من الوجود بعد أن ظهرت بابل بقوة جديدة مكنته من السيطرة على حكم البلاد سنة 606 قبل الميلاد، غير أنها لم تكن قوية الأسرة البابلية الأولى، ولذلك استولى الفرس عليها سنة 539 قبل الميلاد، وهو ما أدى إلى زوال بابل وآشور من الوجود.

ثانياً:

دور الحضارة المصرية القديمة في تطور المجتمع الدولي

لقد اثبتت التاريخ أن مصر القديمة قد مارست علاقات مع المحيطين بها من الليبيين والنوبيين والآسيوين وجزيرة كريت والإمبراطورية التي قامت في وادي دجلة والفرات، والتي كانت علاقتها بجيشهما علاقات سلم وعداء تارة، وعلاقات فاترة تارة أخرى، وعلاقات عدائية تهدد فيها اولئك الجنود حيناً أخرى. وعلى العموم تجدر الإشارة إلى أن المصريين القدماء وجيرانهم قد جنحوا للسلم من خلال معاهداتهم مع الدولة الحيثية والآشورية(1)، كما عرفت الدولة المصرية القديمة الكثير من الحروب التي تميزت بالقسوة والدموية(2).

1: جنوح المصريين القدماء للسلم

أقامت مصر القديمة في عهدة الأسرة الخامسة والسادسة علاقات دولية مع الدولة الحيثية والدولة الآشورية من أجل منع الحروب وحل النزاعات بالطرق الودية واللجوء إلى الوساطة والتحكيم، ومن الأمثلة العديدة لصور العلاقات نذكر معاهدة هوزيليت التي أبرمت سنة 1280 أو 1279 قبل الميلاد بين رمسيس الثاني وملك الحيثيين خاتيسار، والتي حررت باللغة البابلية لغة الدبلوماسية في ذلك العهد، والتي اعتبرت بأنها أول معاهدة في تاريخ البشرية، كونها تضمنت صلحاً بين الطرفين عن طريق المفاوضة أو الوساطة والتحكيم، وقد عقدت هذه المعاهدة لتنظيم الأعمال العدائية بسبب اصطدام الإمبراطوريات المصرية والحيثية، ومن المعاهدات كذلك ذكر المعاهدة التي أبرمت بين رمسيس الثاني ملك مصر وخانوستيل ملك الحيثيين سنة 1978 قبل الميلاد، أي في السنة 21 من حكم رمسيس الثاني وقد نقشت نصوصها على لوح من الفضة وهي تؤكد على السلام الذي تبناه العاهلين المصري والحيثي

2: تعرّض المصريين القدماء للغزو

لقد تعرضت مصر القديمة لهجمات متعددة، كونها تعرضت لغزو المكسوس في الفترة الممتدة من سنة 1730 إلى 1725 قبل الميلاد، ولهجوم دولة آشور سنة 670 قبل الميلاد، كما تعرضت كذلك لهجوم الذي شنه علها الفرس سنة 525 قبل الميلاد، الشيء الذي يؤكد أن جيران مصر القديمة لم يجنحوا للسلم ولم يحترموه، بل بالعكس قد لجؤوا لحروب تميزت بالقسوة والدموية

ثالثاً:

دور الحضارة الصينية في تطور المجتمع الدولي

تأسست الحضارة الصينية القديمة على مبادئ التأمل العميق والحياة القائمة على تفهم الجنس البشري على أنسنة إنسانية وأخلاقية، وقد كان لأفكار الفلسفات الصينيين مثل كونفوشيوس ولوتسو Laotsu الأثر الكبير لغرسها

في نفوس اهل الصين حكام وشعوبها، ومن هذا المنطلق تكونت في الصين القديمة نظرية انسانية قائمة على أساس الاخلاص والمحبة والمودة من أجل سلام دائم يحقق لهم التاليف العظيم. وعلى العموم تجدر الإشارة إلى ان أفكار كونفوشيوس(1) ولوتسو قد كان لها أثر كبير في تطور المجتمع الدولي(2).

1: دور أفكار كونفوشيوس في تطور المجتمع الدولي

لقد بحث الفيلسوف كونفوشيوس في القرن السادس قبل الميلاد على فكرة الاتحاد بين الشعوب ونادي بإنشاء منظمة دولية تشبه في مهامها منظمة الأمم المتحدة، حيث توفر إليها الدول التي تصبح أعضاء فيها مندوبين عنها تختارهم من أكثر المواطنين فضيلة وأوفرهم كفاءة، وبالفعل قد تم عقد مؤتمر للسلام تم الاتفاق فيه على معاهدة سميت بمعاهدة وادي يانجسي. وبعدها أبرمت الولايات الصينية سنة 600 قبل الميلاد معاهدة لمنع السلاح لمنع الحروب والنزاعات وتحقيق السلام بين الولايات الصينية التي حدثت بينها حروب طاحنة من أجل توسيع نطاق سيادتها. وقد ابرمت هذه المعاهدة بعدما قام دعاة السلام بعقد مؤتمر للسلام. وعلى العموم تجدر الإشارة إلى ان كونفوشيوس قد أقام نظرية عامة للعلاقات الاجتماعية على المستوى العالمي، حيث أنه استنادا إلى فكره الفلسفى اعتقاد ان النية الأساسية المشتركة بين الجميع تتطلب استنادا للمصلحة العامة الاجتماعية أن تكون تصرفات الإنسان تتماشى مع نظام الطبيعة.

1: دور أفكار لوتسو في تطور المجتمع الدولي

لقد بحث الفيلسوف لوتسو في الحد من الحروب والعقوبات الدولية التي يمكن ايقاعها بالمخالفين، ولهذا اعتبر الصينيون أول من أسس قواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئ نظام التمثيل дипломاسي وقواعد نزع السلاح في العصور القديمة التي أصبحت بعد ذلك عرفا استقر في المجتمع الدولي من أجل تحقيق السلام.

رابعا:

دور الحضارة الهندية في تطور المجتمع الدولي

ان الهند القديم كان ملتقي لهجرات الكثير من الاجناس والسلالات المختلفة، ورغم هذا فقد نجح الشعب الهندي في بوتقة الحياة وابتكر كافة العلوم الانسانية، أما علاقات الهند مع الشعوب الأخرى فقد غالب عليها الطابع السلمي مع القليل من العلاقات الحربية نتيجة للغارات التي حدثت عليها من قبل بعض القبائل الهمجية لاغتنام خيراتها مثل القبائل الآرية التي جاءت إلى سهولها غازية فاتحة، الأمر الذي ادى إلى وقوع معارك حربية كثيرة بينهم، ما مكفهم من الاستقرار والاندماج في الحياة المشتركة مع باقي السكان، بعد طردتهم لبعض قبائل الدرافيديين من شمال الهند، وهو نفس الشيء الذي قام به المغول الذين جاؤوا إلى الهند من ناحية الشمال الشرقي لأراضيها، بالإضافة إلى الدول القديمة الأخرى التي هاجمتها، واحتلت أجزاء كبيرة من أراضيها الخصبة، إلا أنها سرعان ما كانت تقاوم تلك الغزوات وتحافظ على استقلال ووحدة أراضيها، وما يؤكد على ممارسة الهند للعلاقات الدولية على أفضل النظم في المجتمع الدولي هو قانون مانو الشهير الذي اعده الفقهاء الهندو منذ 1000 سنة قبل الميلاد، وانتشر في جميع المدن حيث كان يحتوى على قواعد قانونية عديدة تتعلق بالعلاقات الدولية المختلفة من حرب وسلم وتمثيل دبلوماسي وعلى العموم تجدر الإشارة إلى ان قانون مانو قد تضمن قواعد لتنظيم القانون الدولي الإنساني وقانون الحرب (1)، كما تضمن أيضا قواعد قانونية أخرى خاصة بالعلاقات дипломاسي والقانون الدولي дипломاسي(2).

1: دور قانون مانو في منع الحروب بين أفراد المجتمع الدولي

في القانون الدولي الانساني أمر مانو في قانونه الذي وقع في حوالي 1000 قبل الميلاد بحريم تعطيل الحقول الزراعية وقطع الأشجار، و: "أوجب على المحارب أن لا يقتل عدوا استسلم ولا أسير حرب ولا عدونائم أو أعزل أولا شخصا مسالما غير محارب ولا عدوا مشتبكا مع خصم آخر"، وهذا يدل على أن قانون مانو كان على درجة متقدمة من

المعاملة الإنسانية التي تصل إلى حد التسامح فيما يتعلق بشؤون الحرب، فالمحارب الشريف مثلا لا يضرب عدوه النائم أو الذي فقد درعه أو الذي يولي مدبرا أو الذي كان مجردا من السلاح، وسبب مجئ قانون مانو بهذا الشكل هو الأثر الكبير الذي تركته فيه الفلسفة الهندية "فلسفة الابنانيشاد" التي اختلطت مع الديانة الراهيمية التي فرضها الآريون عليهم.

2: دور قانون مانو في تنظيم العلاقات الدبلوماسية

يقول مانو في مجال القانون الدولي الدبلوماسي أن الفن الدبلوماسي يتجلّى في المهارة في تجنب الحرب وتدعمه السلام، و: "إن من يرفع يده في وجه السفير يتعرض للهلاك والإبادة، وذلك لأن السفير مصان من قبل الآلهة". وفي القرن السادس قبل الميلاد كانت توجد علاقات دولية قوية بين الإمبراطورية الفارسية والهند القديمة حيث اتصلا بعضهما اتصالاً مباشرًا وتكونت بينهما علاقات مختلفة سياسية واقتصادية وثقافية، كما تم بينهما تمثيل دبلوماسي تعبيراً عن مدى ترابطهما ونظرية كل دولة للأخرى بأنها ذات سيادة واستقلال، ونتيجة لزيادة علاقتهما، فقد تم عقد معاهدات واتفاقيات دولية عديدة بينهما.

خامساً:

دور الحضارة الاغريقية في تطور المجتمع الدولي

لقد أعطت الحضارة الاغريقية الكثير من المبادئ الإنسانية المستلهمة من أفكار الفلسفه الذين عاشوا فترة ازدهارها، مثل سocrates وأفلاطون وأرسطو، فالإغريق قد كان لهم دور في وضع الكثير من القواعد الناظمة للمجتمع الدولي⁽¹⁾، كما ساهم الاغريق في التمييز بين نوعين من الحروب⁽²⁾.

1: دور الحضارة الاغريقية في وضع قواعد لتنظيم المجتمع الدولي

في الحضارة اليونانية كان المجتمع اليوناني قدّما مكوناً من عدة مدن مستقلة استقلالاً كاملاً عن بعضها البعض، وقد ظهرت بوادر العلاقات بين هذه المدن، التي كانت تقابل إلى حد ما اصطلاح الدولة في الوقت الحاضر، مما انشأ مع مرور الوقت نوعاً من قواعد القانون الدولي التي تنظم العلاقات التي كانت هذه المدن تتبادلها بحكم الضرورة وقت السلم ووقت الحرب، فالعلاقات بين المدن كانت علاقات ودية وثيقة تتميز بالاستقرار نظراً لانتمائها إلى حضارة واحدة، تتميز بوحدة الأسس اللغوية والدينية والعرقية، ولعل تلك الاعتبارات هي التي تفسر لنا لجوء تلك المدن إلى إنشاء نظام اتحادي فيما بينها، كان أشهرها ما يطلق عليه النظام الانفيكتسيوني Amphyctionie، الذي كان يضم مندوبى المدن الأعضاء في اجتماعات كانت تعقد بصفة دورية، للتشاور في كل ما يهم تلك المدن ولتسوية النزاعات التي تنشأ فيما بينها، إلى جانب ذلك فقد عرف المدن اليونانية تحت تأثير الاعتبارات الدينية بعض القواعد ذات الطابع الدولي في مظهرها، كالتحكيم وحرمة السفراء، وافتداء أسرى الحرب، وحظر الحرب فيما بين المدن اليونانية، وهذا النمط من العلاقات قدّع بعض من الفقه إلى تقرير أن تلك المدن، قد شكلت مجتمعاً دولياً، وأوجدت ما يمكن وصفه بأن شكل جنوني لقانون دولي، متأثراً بالاعتبارات الدينية التي تحكم العلاقات في إطار ذلك المجتمع، فالإغريق قد كان لهم دور في صقل مفهوم التحكيم الدولي لجسم النزاعات التي تقوم بين المدن الاغريقية وبين الدول الأخرى القديمة، حيث قال أرسطو: "إن أطراف النزاع يستطيعون تفضيل التحكيم عن القضاء لأن المحكم يرى العدالة بينما لا يعتد القاضي إلا بالتشريع"، كما عرف الإغريق قاعدة حرمة احترام الأماكن، شأنها في ذلك شأن قاعدة قانون التعهدات التي كانت تعقد باسم الآلهة.

2: دور الحضارة الاغريقية في التمييز بين الحروب العادلة وغير العادلة

لقد ميز الإغريق بين نوعين من الحروب، النوع الأول خاص بحروب المدن الاغريقية من نفس الدين والحضارة، وهذه الحروب لم تكن تسمى في نظر أرسطو حروباً بل مجرد أمراض وعدم وفاق، ولذلك نادى بضرورة الاقتتال فيها

باعتدا، اما النوع الثاني فهو خاص بحروب الاغريق وقد شهدا أسطو بصيد الحيوانات واعتبرها عادلة في ذاتها، ففي كتابه السياسة يقول أرسطو: إن المدن اليونانية لها الحق أن تتقدم معا لفتح أراضي الشعوب البربرية، وهذا الحق يصبح وجبا بمجرد أن يصبح مستندا إلى قوة عسكرية تعطي الأمل بالنصر، ومن المعاهدات الدولية التي ابرمتها المدن اليونانية فيما بينها في هذاخصوص نذكر معاهدة أرجينس argiens التي أبرمت في أوائل القرن الخامس قبل الميلاد، والتي أقامت بموجتها المدن اليونانية المستقلة تحالفًا هجومياً دفاعياً مدته خمسون سنة، ومما جاء فيها أيضاً اتفاقيهم على اللجوء للتحكيم في حالة حدوث خلافات بين هذه المدن

سادساً:

دور الحضارة الرومانية في تطور المجتمع الدولي

لقد بدأت الحضارة الرومانية في النمو منذ إنشاء روما سنة 754 قبل الميلاد، وقد انتهت بزوالها على يد القبائل الجرمانية عام 476 ميلادي، خلال هذه المدة الطويلة تمكّن الرومان من إقامة إمبراطورية واسعة الأرجاء(1)، وهو ما ساهم في إيجاد ثلاثة أنواع من القواعد القانونية، النوع الأول منها يتعلق بقواعد القانون المدني الروماني التي كانت تطبق على الرومان دون غيرهم (2)، اما النوع الثاني فهو يتعلق بقواعد قانون الشعوب التي كانت تطبق على علاقات روما بالأفراد الخاضعة لها(3)، اما النوع الثالث والأخير فهو يتعلق بقواعد قانون الفتيال التي كانت خاصة بحكم علاقات روما بغيرها من الشعوب الأخرى(4).

1: توسيع سلطان الإمبراطورية الرومانية على غيرها من الشعوب

يعتبر الرومانيون أول من ابتكر فكرة التفرقة بين الحرب العادلة وغير العادلة بواسطة المفكر الروماني شيشرون، وهذه التفرقة لم تكن تفرقة شكلية محضة بل كانت موضوعية لأن تاريخ روما حافل بالحروب، وهذا ما جعل الرومان يتمكنون من إقامة إمبراطورية واسعة خضع لسلطانها معظم سكان العالم القديم، وقد كان نشوء هذه الإمبراطورية في حد ذاته عقبة في نشوء المجتمع الدولي، نظراً لأن البلدان التي خضعت لسيطرة روما كانت قد فقدت شخصيتها المستقلة وأصبحت ترتبط مركزياً بالسلطة العليا في روما، وهذا أمر يؤكد أن الإمبراطورية الرومانية قد قامت على التوسيع كسابقتها اليونانية، وقد تمكنت من إقامة إمبراطورية واسعة عن طريق قيام الجيش الروماني بفرض سلطان روما على شعوب أخرى باسم ما عرف بالسلم الروماني المبني على سيادة القانون ونهاية الصراعات وجسم جميع المنازعات بالطرق السلمية إن أمكن ذلك

إن اعتماد الإمبراطورية الرومانية على القوة والبطش في مرحلة قوتها، قد جعلها تبرم العديد من معاهدات الصلح مع الدول المغلوبة والشعوب المستضعفة، وهو ما أدى إلى قطع العلاقات والاتفاقيات المبرمة مع تلك الدول والشعوب، وظهور فكرة المعاهدات غير المتكافئة، كمعاهدة الحلف اللاتيني التي أبرمت عام 509 قبل الميلاد بين روما والمدن الأخرى المستقلة في إقليم لاتيوم بسبب الغاء النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري، وتنصيصها على أن لا تقوم أية مدينة بالاعتداء وشن الحروب والمنازعات على أحدى المدن المستقلة الأخرى، كما قام روما أيضاً بعقد اتفاقيات ثنائية مع المدن المستقلة، غير أن روما لم تتحمّل واستولت على مدينة لاتيوم عندما قوت شوكتها. كما أبرمت روما معاهدة صلح مع قرطاجنة عام 201 قبل الميلاد فرضت فيها على قرطاجنة نزع سلاحها وتسلیم سفنهما الحربية، وهذا أمر يؤكد أن العلاقات الدولية في الحضارة الرومانية قد أخذت مزيجاً من العلاقات السلمية من جهة والعلاقات الحربية من جهة أخرى.

2: تطبيق القانون المدني الروماني على المواطنين الرومانيين

بعد قيام روما بالتوسّعات والفتحات نتيجة بسط سيادتها على المدن المجاورة لها، واستيلائها على معظم شعوب العالم المتعدد في أوروبا وأسيا وإفريقيا، أصبح رعاياها يتسلّكون من الرومان واللاتين والأجانب، ونتيجة لاختلاف

الحالة الوطنية لكل فئة ظهرت قواعد قانونية من أجل تنظيم العلاقات الجديدة، ومسايرة التطورات التي تحدث في أرجاء الإمبراطورية الناتجة عن اختلاف جنسية رعاياها، فالروماني هو الحاصلون على الجنسية الرومانية بالولادة او بالقانون، والمواطن الروماني كان يتمتع بكل حقوق العامة والسياسية، وقد استمر هذا الحال حتى اصدرت روما قانون جوليا عام 90 قبل الميلاد حيث نصت فيه على منح الجنسية الرومانية لجميع اللاتينيين من سكان ايطاليا كلها. وبالتالي اختفت طبقة الالاتين، ولم يبق منها إلا سكان المستعمرات الالاتينية الكائنة خارج ايطاليا وعلى العموم تتجدر الإشارة إلى أن العلاقات القانونية بين الرومان وشعوب تلك البلدان قد خضعت لتطور تدريجي، ففي البداية كان القانون المدني الروماني *Jus Civilis* لا يطبق إلا على الرومان دون غيرهم.

3: تطبيق قانون الشعوب على الأفراد الخاضعة لسلطان روما

يقصد بقانون الشعوب Jus Gentium تلك القواعد القانونية التي عمل من خلالها قاضي الغرباء بتطبيقها بصدق فصله في النزاعات التي تقوم بين المواطنين الرومانيين وغيرهم من الرعايا اللاتينيين الذين كان يطلق عليهم وصف الغرباء، لأن قواعد القانون المدني الروماني لم تكن ملائمة لحكم تلك العلاقات، وهذا ما ادى إلى انشاء منصب قاضي الغرباء عام 242 قبل الميلاد كمحاولة للتخلص من شكليات وتعقيد القانون المدني الروماني، بسبب تطور الأفكار وضرورة تبادل المنافع وازيداد العلاقات التجارية بين الرومان والأفراد الذين ينتمون إلى الشعوب المختلفة التي خضعت لسلطة روما.

إن تطبيق قانون الشعوب على الأفراد الذين ينتمون للشعوب المختلفة الخاضعة لسلطان روما، استناداً على القواعد المستوحاة من مبادئ الأخلاق والعدالة هو صورة من صور تطور المجتمع الدولي في هذه المرحلة من مراحل تطور الامبراطورية الرومانية، لأن اللاتين هم في الأصل سكان إقليم لاتيوم لا يتمتعون بالجنسية الرومانية بل ينتمون إلى المدن التي كانت تتمتع بالاستقلال الذاتي قبل ضمها إلى روما.

٤: تطبيق قانون الفتى على بقية الشعوب الأخرى

علاوة على القانون المدني والروماني وقانون الشعوب، كان للروماني نظام آخر يطبق على علاقتهم بغيرهم من الأمم، وقد وضع هذا القانون وأشرف على تطبيقه هيئة تتكون من عشرين رجلاً من رجال الدين يطلق عليهم اسم الفتىال مهمتهم تطبيق القانون الإلهي المقدس على علاقات روما بغيرها من الشعوب الأخرى، ووفقاً لعادات الرومان كانت علاقات روما مع الشعوب الأخرى تتوقف على ما إذا كانت تربط بين روما والشعب الآخر معايدة صداقة أو تحالف أو ضيافة فإن أفراد الشعب الآخر يستمتعون بالحماية في حال انتقالهم أو وجودهم في روما، أما الشعوب الأخرى التي لا تربطها بروما أية معايدة فإن أفرادها وممتلكاتها لا تتمتع بمثل هذه الحماية بل يحل قتلهم واستعبادهم والاستيلاء على ممتلكاتهم. وتكمّن الحكمة في تطبيق القانون الإلهي المقدس *Jus Sacrum* الذي اطلق عليه اسم قانون الفتىال *Jus Fetiale* على علاقات روما بالشعوب الأخرى في اضفاء الصفة الشرعية على حروبهم، باعتبار أن الحرب هي التي صنعت عظمت روما، ولهذا ميزت هذه الأخيرة بين غير المقاتلين والمقاتلين الذين أقسموا

سالعا:

ملامح المجتمع الدولي في شبه الجزيرة العربية

ان استعراض المراحل التاريخية للمجتمع الدولي عند العرب خصوصا في فترة العصور القديمة قبل ظهور الإسلام، أو في الجاهلية كما يحلو للكثير من الدارسين التعبير عنها، تقتضي القول بأن ملامح المجتمع الدولي تختلف باختلاف نظرة المجتمعات الأخرى، للعرب(1)، فـ مقابلياً، نظرة العرب لهذه المجتمعات(2).

١: نظرة المجتمعات الأخرى للعرب

بلاد العرب قبل ظهور الاسلام لم تكن قادرة على تكوين حكومة موحدة، حيث لم تفلت من غزوات وفتوحات الرومان والفرس التي تناوبت عليها على مر التاريخ نظراً لكثرة خيراتها، وأهمية المناطق التي تقيم فيها من الناحية الاقتصادية والتجارية، وهذا ما جعل هذه الغارات تعتبر العوامل الأساسية لتفتت كيانهم السياسي، كما كان العرب ذا تركيب طبقي منقسمين إلى أغنياء وهم الأشراف، وإلى فقراء وكانوا يمثلون طبقة العبيد، وفي جميع هذه الظروف كانت الأرضيات الصحراوية تشكل الشطر الأكبر في شبه الجزيرة العربية التي يجدها البدو الذين لا يعترفون بأية رابطة إلا في حدود القبيلة.

2: نظرة العرب للمجتمعات الأخرى

علاوة على دولة اليمن التي استفادت من تجارة البحر الأحمر، كان في شبه الجزيرة العربية عرب متخصصون كانوا على اتصال دائم بالأمم والدول القديمة المتمدنة، كما اتخذوا من موقعهم في هذه المنطقة عملاً وسيطاً في التجارة المتبادلة بين الشرق والغرب، ما جعلهم يضربون بسهم وافرق في التجارة، فكانوا وسطاءها بين الشرق والغرب يأتون بها من الصين وشواطئ الهند وجزرها الشرقية إلى الخليج العربي ثم إلى حوض ما بين البحرين، فسوريا، فالبحر الأبيض المتوسط، ثم إلى المدن التجارية في أوروبا، وكانوا يحملون البضائع من شرق أفريقيا إلى اليمن فمكة ثم إلى بلاد الشام والروم، كما كانت لهم دراية بالبحر والملاحة قبل كثير من الشعوب التي عاشت حول البحار والمحيطات، كما اتخذوا على الساحل الشرقي لإفريقيا عدة مستعمرات مثل موزمبيق، وزنجبار مارسوا فيها جميع أنواع التجارة في العصور الأولى قبل الميلاد.

ثامناً:

ملامح المجتمع الدولي عند اليهود

تحتفل الحضارة اليهودية كثيراً عن سابقاتها لأن اليهود أباحوا الحرب ومجدواها واعتبروها عادلة ولا تخضع لأي قيد عند ممارستها، لأن قانونهم كان هو السن ورثهم هو رب الانتقام، ولأنهم كانوا يزعمون أنهم شعب الله المختار.

من الكتب المقدسة عند اليهود كتاب التثنية الذي يعتبر من أقدم القواعد المكتوبة بالنسبة للحرب، وهي قواعد تتسم بالقسوة لكونها كانت موجهة لغير الشعب اليهودي من جهة، وتتسم بالصفة الدولية لانطواها على قواعد تتعلق بشؤون الحرب التي تدور مع الجماعات الأخرى من جهة أخرى، فعداء اليهود للشعوب الأخرى يتجلى بشكل واضح في أسفار العهد القديم التي كشفت عن مدى القسوة والهمجية في أسلوب معاملة اليهود للغير كافة، وهكذا نجد أن اليهودية تتضمن عنصرية مقدسة تجمع اليهود على عداء مقدس لكافة الشعوب الأخرى، رغم أن اليهود قد قيدوا الحرب في بعض الحالات كمنع قتل الأطفال والنساء كما جاء في العهد القديم الذي يعتبر أول وثيقة تقيد الحرب

تاسعاً:

خصائص المجتمع الدولي في العصور القديمة

لم تعرف العصور القديمة تنظيمياً للمجتمع الدولي، كما هو الحال في يومنا هذا، ومع ذلك فقد كانت هناك علاقات قائمة بين مختلف الحضارات، غير أن هذه العلاقات لم تكن منتظمة بالشكل المتعارف عليه في الوقت الراهن، نظراً لافتقارها لعنصر التجمع في علاقات دائمة(1)، وكذا عنصري المصلحة المشتركة و التنظيم الملزم(2)، غير أن هذه العلاقات رغم محدوديتها وخصوصيتها(3)، إلا أنها ساهمت من الناحية الموضوعية في إيجاد الكثير من القواعد القانونية التي تطورت في شكلها ومضمونها على مر السنين(4).

1: غياب عنصر التجمع في علاقات دائمة

إن العزلة النسبية التي كانت تعيش في ظلها الحضارات الإنسانية القديمة بسبب صعوبة المواصلات وجهل كل حضارة أحياناً بواقعه وبوجود الأخرى، بالإضافة إلى النظرة العدائية في غالب الأحيان بين مختلف هذه الحضارات، قد أدت إلى قلة التبادل التجاري والثقافي والفكري. وقد أدى هذا الوضع الواقعي إلى غياب أحد العناصر الضرورية لقيام المجتمع الدولي وهو عنصر التجمع في علاقات دائمة، فالأحكام القليلة التي ساهمت مختلف الحضارات في تكوينها قد رفضها بعض الفقهاء باعتبار أن تلك الحضارات لم يكن لها قانوناً مشتركاً بين كل الدول القديمة، ومن ثمة فإن الأساس الاجتماعي لقانون دولي كانت ناقصة.

2: تخلف عنصري المصلحة المشتركة والتنظيم الملزם

يتميز المجتمع الدولي في العصور القديمة بتأخر عنصري المصلحة المشتركة والتنظيم الملزם، ويرجع هذا الوضع لأن كل حضارة كانت ترى وحدها المتحضره أما باقي الحضارات ما هي إلا قطعان من البرابرة، وبالتالي من حقها أن تفعل بالحضارات الأخرى ما تشاء و حينما تشاء . و في ظل نظرية التعالي والإذراء المذكورة لا يمكن قبول فكرة الانتقام إلى مجتمع محكوم عليه بقواعد ملزمة، فالعالم القديم كما ذهب إلى ذلك كأنت Kent، وفريجيه Verge، وموري Maury، وقوزو Guezo، وهوتين Whoton لم يستوعب المفهوم الأساسي لقانون الأمم، لأنه لم يحترم الإنسان بوصفه إنسان، وكان يعتبر الأجنبي عدواً وفي أحسن الأحوال جاسوساً، ولم يكن فيه للمعاهدات حرمة، وبالجملة فإن قانون القوة هو الذي كان يحكم العلاقات الدولية آنذاك، و يضاف إلى هذا سيطرت الإمبراطورية الرومانية في أواخر العصر القديم على كل العالم المعروف آنذاك تقريباً، وبالتالي كان من المستحيل قيام علاقات دولية تخضع لسلطة مركبة واحدة، نظراً لفقد البلدان الخاضعة للسيطرة الرومانية لشخصيتها المستقلة، كونها أصبحت جزءاً من أجزاء الإمبراطورية الواحدة.

3- وضع الحضارات القديمة للكثير من النظم القانونية الخاصة بها

رغم أن العصور القديمة قد كانت تظم في طياتها الفكرية والقانونية نظماً خاصة بكل حضارة من الحضارات التي عرفتها، ما جعل مبادئها وأحكامها تتناسب مع ملابسات العصر وظروف أحواله التاريخية والجغرافية والنفسية والسياسية والاقتصادية المختلفة التي صاحبت الجماعات السياسية في نموها واتكمال نظمها القانونية، الأمر الذي جعل كل حضارة من الحضارات تؤدي إلى نشأة قواعد خاصة بها، تختلف عن غيرها من النظم الأخرى تماماً.

4 - تكوين الحضارات القديمة لبعض القواعد القانونية

لقد ساهمت الحضارات القديمة في تكوين قواعد قانون دولي وظهور بوادر علاقات قانونية تمثلت أساساً في وجوب الالتزام بالمعاهدات الدولية، والاعتراف بالحقوق والأمتيازات للمبعوثين الدبلوماسيين، كما عرفت العصور القديمة أيضاً جملة من المبادئ التي تعترف لبعض الكيانات السياسية بالشخصية المعنوية المستقلة، هذه الأخيرة التي تمكن هذه الكيانات من القيام بعلاقات قانونية تتضمن لها حقوقها وواجباتها المتبادلة.

الفرع الثاني:

المجتمع الدولي في العصور الوسطى

يذهب الاتجاه الراجح في الفقه إلى أن العصر الوسيط قد بدأ بسقوط إمبراطورية روما الشرقية سنة 476 م وانتهى بسقوط إمبراطورتها الغربية سنة 1453 م، ويذهب البعض الآخر إلى أن نهاية العصور الوسطى تمتد إلى نهاية القرن 15 تاريخ وفاة فرديريك الثالث آخر أباطرة روما عام 1493، ويرجعها البعض الآخر إلى تاريخ تواجد الدولة العثمانية في شمال إفريقيا سنة 1516، وفي هذه العصور كان المجتمع الدولي مكوناً من دول العالم القديم (أوروبا وأسيا والأقاليم الأفريقية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط)، والتي تمثلت في الدول الإسلامية والدول المسيحية، والدول التي لا تدين بأي من الدينين، وقد تركت أساساً في آسيا

لقد شهدت العصور الوسطى حضاراتين عظيمتين هما الحضارة الإسلامية(أولاً)، والحضارة الأوروبية(ثانياً)، ولهذا سيتم التطرق لهذين الحضاراتين اللتين قام فيها الجانب الديني بدور كبير في تحديد ملامح ومبادئ وخصائص المجتمع الدولي ووضعية العلاقات الدولية التي كانت قائمة بين مختلف الكيانات التي عرفتها مختلف الشعوب أندالك(ثالثاً).

أولاً:

لاماح المجتمع الدولي عند المسلمين

تظهر ملامح المجتمع الدولي عند المسلمين من زاويتين مرتبتين ببعضهما البعض، الاولى منها تتعلق بتأسيس الدولة الإسلامية(1) على جملة من المبادئ التي جاء بها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، لتكون صالحة لكل زمان ومكان(2)، والزاوية الثانية تتعلق بقيام الفقه الإسلامي بتقسيم المجتمع الدولي إلى دار السلام ودار الحرب ودار الوفاء، وهذا التقسيم لا ينفي الهدف الأساسي للإسلام وهو السلم(3).

1: تأسيس الدولة الإسلامية

تعتبر هجرة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة بداية العهد في تأسيس الدعوة الإسلامية وتثبيت اركانها، حيث كانت يثبت بيئة ملائمة لنشر تعاليم الإسلام، وفرض الزكاة، وتطبيق الحدود، وفرض الصيام، إقامة الصلاة جهراً، وبعد دخول المسلمين إلى مكة المكرمة اقتنع العرب بالإسلام، فوجدوا فيه الحق والهداية على أساس سليمة قوامها العدل والمساواة بين جميع البشر، وتولّت على الرسول الوفود من أنحاء شتى من الجزيرة العربية، مثل وفد بني تميم، وبني كعب، وبني همدان، ونجران، الذين بايعوا الرسول على رضا واقتناع. وبذلك انتشر الإسلام في شبه الجزيرة العربية وأسلم أهل الحجاز وشاع فهم الفكر الإسلامي

علاوة على ما سبق أرسل محمد صلى الله عليه وسلم، رسلاً من أصحابه إلى مختلف الملوك يدعوهنـ فيـماـ إـلـىـ إـلـاسـلامـ، فـأـرـسـلـ دـحـيـةـ بـنـ خـلـيـفـةـ الـكـلـبـيـ إـلـىـ هـرـقـلـ اـمـبـاطـورـ الـرـومـ، وـحـاطـبـ بـنـ أـبـيـ بـلـتـعـةـ إـلـىـ الـمـقـوـقـ مـلـكـ مـصـرـ، وـعـمـرـوـ بـنـ أـمـيـةـ إـلـىـ النـجـاشـيـ مـلـكـ الـجـبـشـةـ، وـعـلـاءـ بـنـ الـحـضـرـمـيـ إـلـىـ مـلـكـ الـبـحـرـيـنـ، وـابـنـ أـمـيـةـ الـمـخـزـومـيـ إـلـىـ مـلـوكـ حـمـيرـ، وـعـبـدـ لـلـهـ بـنـ حـذـافـةـ السـهـيـيـ إـلـىـ كـسـرـىـ اـنـوـشـروـانـ مـلـكـ الـفـرـسـ، وـخـالـدـ بـنـ الـوـلـيدـ إـلـىـ بـنـ كـعـبـ، وـمعـاذـ بـنـ جـبـلـ إـلـىـ الـيـمـنـ، وـعـمـرـوـ بـنـ عـاصـيـ السـهـيـيـ إـلـىـ مـلـكـيـ عـمـانـ، الـأـمـرـ الـذـيـ جـعـلـ الـدـوـلـ إـلـاسـلامـيـ تـقـوـمـ فـيـ أـسـسـهـاـ عـلـىـ الـمحـبـةـ وـالـسـلـامـ وـالـأـخـوـةـ.

2: مبادئ التشريع الإسلامي

لقد اعنى التشريع الإسلامي بنظام الحياة في مختلف صورها، فقد قام الإسلام على جملة من المبادئ منها: العالمية والشمولية (أ) والعدالة(ب)، والسلام والهداية وتنظيم مسائل السلم وال الحرب (ت)، ورعاية الأخلاق(ث)، والوفاء بالعهود(ج)، واحترام الكرامة الإنسانية(ح)، وعدم التفرقة العنصرية(خ)، واحترام الأديان والمعتقدات(د)، ومعاملة الرسل(ذ).

أ: عالمية التشريع الإسلامي وشموليته

توجد في كتابه سبحانه وتعالى نصوصاً قرآنية كثيرة تدل على عالمية التشريع الإسلامي، منها قوله سبحانه وتعالى: "وما أرسلناك إلا كافية للناس بشيراً ونذيراً ولكن أكثر الناس لا يعلمون"، وقوله أيضاً: "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين"، و قوله كذلك: "قل يا أهـمـهـ النـاسـ إـنـيـ رـسـوـلـ اللـهـ أـلـيـكـ جـمـيـعـاـ" فالإسلام دين عام وعاليته تعنى انه لجميع الناس على اختلاف ألوانهم واجناسهم، ولذلك بعث الله سبحانه وتعالى كثيراً من الانبياء والرسول إلى جماعة من الناس برسالات إقليمية محدودة، مصداقاً لقوله تعالى: "ولقد أرسلنا من قبلك رُسُلاً إلى قومهم فجاؤهم بالبيانات فانتقمـناـ مـنـ الـذـينـ أـجـرـمـواـ وـكـانـ حـقـاـ عـلـيـنـاـ نـصـرـ الـمـؤـمـنـيـنـ" وقد كان آخر الرسـلـ مـحـمـدـ صـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ الـذـيـ نـزـلـ

عليه القرآن الكريم ففسخ ما قبله من شرائع وتشريعات لا تتفق مع رأية الإسلام مصداقاً لقوله تعالى: إن الدين عند الله الإسلام

ويقصد بশمولية الإسلام أنه اعنى بمختلف نظم الحياة، فنظم مختلف العبادات من صلاة وزكاة وصوم وحج، كما نظم مختلف المعاملات من بيع وشراء وتجارة وزواج وهبة وغيرها من المعاملات الأخرى، لذلك قال تعالى: "وما فرطنا في الكتاب من شيء"

بـ: عدالة الإسلام

إن مبدأ العدالة في الإسلام مهم جداً، فهو أساس الشريعة الإسلامية، وبه أمرت جميع الشرائع قال الله تعالى: "لقد أرسلنا رسالنا بالبيانات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط"، والميزان هو العدل كما قال المفسرون، والعدل يجب مع الجميع ومنهم غير المسلمين أفراداً كانوا أو جماعات أو دول، قال تعالى: "يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعذلوا اعدلوا هو أقرب للتقى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون"، أي لا يحملكم بغض قوم، وهو الكفار كما قال ابن تيمية، على عدم العدل. ويترفع عن مبدأ العدالة مبدأ المعاملة بالمثل في العدل، كما قال تعالى: وجراة سيئة سيئة مثلها، وإن عاقبتكم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به، وقوله صلى الله عليه وسلم: "عامل الناس بما تحب أن يعاملوك به".

تـ: قيام الإسلام على السلام والمهادنة

قال الله تعالى في كتابه العزيز: "إن اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا إليكم السلام فما جعل الله لكم عليهم سبيلاً، وقوله أيضاً: وإن جنحو للسلم فاجنح لها وتوكل على الله"، وقوله أيضاً: "يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة"، ومعنى ذلك أنه إذا طلب جيش العدو المحارب هدنة من جيش المسلمين وجب إجابته على ذلك، وذلك مراعاة للمصلحة الإنسانية والأمة الإسلامية في استقرار السلام، فالإسلام يريد السلام بين العبد ونفسه، وبين العبد وربه، وبين مختلف الشعوب، فقد قال صلى الله عليه وسلم في خطبة الوداع: إن الله سبحانه وتعالى قد حرم دماءكم وأموالكم وأعراضكم إلا بحقها، كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا، ولذلك أفاض فقهاء الشريعة في كتب التفسير والجهاد والسير فيما أتي به الإسلام من قواعد تحكم العلاقات بين الدول في حالتي السلم وال الحرب، مشيرين إلى أن الإسلام مشتق من السلام، وأن الحرب ظاهرة غريبة في طبع الإنسان لا يلجمها إلا في حالة الضرورة القصوى، كما وأشاروا إلى أن الإسلام قد حث على واجبات اعلان الحرب، وعدم قتل النساء والأطفال والشيوخ والمحاربين إذا أدبروا أو انهزوا، ما جعل الأصل في الإسلام هو السلام، وال الحرب استثناء عليه، حيث يتم اللجوء إليها لنصرة المضطهدين ودفع العداوة، ونشر العدل والمبادئ الإنسانية للبشرية، وهذه هي الحالات التي تحددها كما يلي:

1- حالة الدفاع الشرعي: هي حالة يقوم فيها المسلمين برد العداوة ويدافعون عن نفسيهم وما لهم ووطنيهم، لأن القرآن الكريم لم يسمح للمسلمين بمقاتلة أعدائهم إلا بعد أن يبدؤوهم بالعدوان، فالإسلام لم يبح الحرب الهجومية وإنما اباح الحرب الدفاعية، مصداقاً لقوله تعالى: وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعنتوا إن الله لا يحب المعتدين" وقوله: الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص، فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله واعلموا أن الله مع المتقين"

2- تأمين حرية الدين الإسلامي: فقد أجاز الإسلام للمسلمين تأمين حرية الدعوة الإسلامية من أجل اتصال دعوة الحق إلى غير المسلمين وذلك بأجمل الطرق وأحسن الأساليب، مصداقاً لقوله تعالى: ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة، وجادلهم بما هي أحسن، فإن لم يستجيبوا فلا نقاتلهم ولا مانع من التعامل معهم، وهذا مصداقاً لقوله تعالى: لا يهلككم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسروا بهم إن الله يحب المحسنين وإنما يهلككم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على

اخرجكم أن تولوهم ومن يتوهمن فأولتكم هم الظالمون" ، قوله أيضاً: "ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردونكم عن دينكم ان استطاعوا" ، فالإسلام دين سلام، وعليه فليس ب صحيح ما أتهم به الإسلام من أنه قام بحد السيف، كما دعا إلى ذلك الكثير من الأفراد الحاقدة على الإسلام والمسلمين، والآيات كثيرة في هذا الباب نذكر منها قوله تعالى: "لا اكره في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميح علیم" ، فالحرب في الإسلام لم تكن لشهوة الفتح والتتوسع، وفي هذا يقول سبحانه وتعالى: "تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون غلو في الأرض ولا فسادا والعقاب للمتقين" ، فأهداف الفتوحات الإسلامية لم تكن اقتصادية بسبب الجوع والفقر الذي كانت تعاني منه شبه الجزيرة العربية، وإنما كان غرضها توصيل الدعوة الإسلامية بأحسن الطرق والأساليب، وإذا كان الإسلام يدعو إلى السلام فإنه يدعوا أيضاً إلى حراسة هذا السلام وهو ما نسميه اليوم بالسلم المسلح، مصداقاً لقوله تعالى: "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وأخرين من دونهم". فالإسلام لم يفرض الحرب لذاتها، ولا لأغراض الفتح والإخضاع وإنما بدأت الحرب في الإسلام دفاعية، وبعد قيام الحرب بأسبابها المشروعة انهارت الدولتان الكبريتان، فأما فارس فدخلت في الإسلام بعد الهزيمة، وأما الإمبراطورية الرومانية الشرقية فدخلت بعض ولاياتها، كالشام وأسيا الصغرى ومصر والأندلس، وبقي سكان بعض الولايات الرومانية على دينهم فلم يدخلوا في الإسلام، وقبلوا الجزية فكانوا أهل ذمة، وعاد السلم فترة من الزمن بن الدولة الإسلامية وغير الإسلامية

3- تأديب ناكثي العهد: قال تعالى في سورة التوبه: "إِنْ نَكُثُوا إِيمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتَلُوا أَنْمَةَ الْكُفَّارِ إِنَّهُمْ لَا إِيمَانَ لَهُمْ لَعْنَهُمْ يَنْهَوْنَ"

4- درء الفتنة ومحاولة أعداء الدين اشعال النار في صفوف المسلمين: قال سبحانه وتعالى: "وقاتلهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله فإن انتهوا فلا عداون إلا على الظالمين"

لقد وضع المسلمين نظاماً محكماً لمسائل السلم وال الحرب قبل أن تعرف أوروبا هذا النظام بما يقارب ألف عام، فرائد القانون الدولي في أوروبا الهولندي غروسيوس قد عاش في القرنين السادس والسابع عشر، ومؤلفه قانون السلم وال الحرب هو ترجمة حرفية لكتاب "السير الكبير" للأمام محمد بن حسن الشيباني.

ث: قيام الإسلام على مبدأ رعاية الأخلاق
للأخلاق منزلة عظيمة جداً في الشريعة الإسلامية، ولذلك مدح الله رسوله بحسن الأخلاق، قال تعالى: "إِنَّكَ لَعَلَى خَلْقٍ عَظِيمٍ" ، والمقصود بالأخلاق جملة الصفات الحميدة الفاضلة التي تأمر الشريعة التحلى بها، ومن جملة الأخلاق الفاضلة الوفاء بالعهود والالتزام بالكلمة والوفة والأمانة والصدق والرحمة والتسامح والرفق، والشجاعة وغير ذلك مما هو مذكور في القرآن والسنة. ومن الأخلاق الرذيلة التي يجب التخلص منها: الخيانة والغدر والنفاق، والكذب والقسوة، والظلم وغير ذلك.

ج: قيام الإسلام على مبدأ الوفاء بالعهد
الوفاء بالعهد هو الوفاء بكل ما اتفق عليه، لأن في ذلك قوة وفي خيانته ضعف، وهو مبدأ توجد في كتابه سبحانه وتعالى نصوصاً قرآنية كثيرة تدل عليه منها قوله سبحانه وتعالى: "أَوْفُوا بِعَهْدِكُمْ كَانَ مَسْؤُلًا" ، قوله تعالى: "أَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقِضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ توكيدِهَا" ، قوله أيضاً: "وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ" ، ومن هنا نجد أن الإسلام قد أكد على الوفاء بالعهود، كما قدم احترام العهود على نصرة المستضعفين لقوله تعالى: "إِنْ اسْتَنْصِرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقُ اللَّهِ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ" .

ح: قيام الإسلام على مبدأ الكرامة الإنسانية

من تكريم الله سبحانه وتعالى للإنسان أنه فضله على كثير من خلق، قال تعالى: ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير من خلقنا تفضيلاً، قوله صلى الله عليه وسلم: كلكم لآدم وأدّم من تراب، لا فضل لعربي على أجمي إلا بالتقوى".

خ: قيام الإسلام على المساواة وعدم التفرقة العنصرية

لقد أكد الإسلام على المساواة وعدم التفرقة العنصرية بين البشر لأن الله خلق الإنسانية من نفس واحدة، مصداقاً لقوله تعالى: "يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منها رجالاً كثيراً ونساءً وانقوا الله الذي تسألون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً"، كما رفض رسول الله صلى الله عليه وسلم التفرقة بين البشر على أساس اللون قائلاً: "لقد طف الكيل، لقد طف الكيل، ليس لابن البيضاء على ابن السوداء فضل، ولا فرق بين دين ودين في تكريم الإنسان حياً أو ميتاً"

د: احترام الإسلام للأديان والمعتقدات

توجد في كتابه سبحانه وتعالى نصوصاً قرآنية كثيرة تدل على احترام الأديان والمعتقدات منها قوله سبحانه وتعالى: "لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي" وقوله أيضاً: "ذكر أنما انت مذكر لست عليهم بمصيطر" وقوله أيضاً: "ولو شاء ربك لأمن من في الأرض جمِيعاً فأفانت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين"

ذ: حث الإسلام على معاملة للرسل

لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستقبل الرسل المتفاوضين ويستمع لهم ويتعاقد معهم ويتحمل ما يصدر عنهم من سوء أدب، فقد روى الدرامي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرسولي مسيلمة: "أتبهد أنني رسول الله" فقال له: "نشهد أن مسيلمة رسول الله"، فقال: "آمنت بالله ورسله، ولو كنت قاتلاً وفداً لقتلتكما"

3: تقسيم الفقه الإسلامي للمجتمع الدولي

لقد قسم فقهاء العالم الإسلامي العالم إلى ثلاثة أقسام، هي دار الإسلام (أ)، ودار الحرب (ب)، ودار العهد (ت)، وهذا ما جعل الفقه الإسلامي ينظر للعلاقات الدولية نظرة خاصة، فهو لم يقسم دول العام إلى دول ذات سيادة، ودول ناقصة السيادة، وإنما يهدف إلى توحيد البشرية كافة تحت حكم الشريعة الإسلامية التي لا تميز بين الناس على أساس اللون أو العرق أو الجنس، فالالأصل في العلاقات بين المسلمين وغيرهم هو السلم، وذلك هو رأي أغلبية الفقهاء، والقلة التي خالفت هذا الرأي انطلقت من الواقع الذي تعيش فيه الدولة الإسلامية، ومن ثمة فإن حكمها يعد حكماً ظرفياً لا أصلاً دينياً (ث).

أ: دار الإسلام

عرف الفقهاء دار الإسلام بأيتها الدار التي تطبق أحكام الإسلام، كما عرفها بعض الفقهاء المعاصرين بأيتها: "الأرض التي يمثل فيها المسلمون الأغلبية الساحقة، ويمارسون فيها التزاماتهم وشعائرهم الإسلاميَّة بحيث يكون الطابع العام الغالب عليهم إسلامياً، سواء كان ذلك من خلال المجتمع في حركته، أو من خلال الدولة في قوانينها"، كما عرفت كذلك بأيتها: "البلاد التي يسود فيها الحكم الإسلامي تشيرياً وتنفيذًا، وتكون القوة والعزَّةُ فيها للمسلمين، سواء كان أكثريَّةُ السكانُ بها من المسلمين، أو من غير المسلمين، وأشترط بعض الفقهاء فيها أن تكون الأكثريَّة للمسلمين، حتى ولو غلب عليها غير مسلم"، وعلى العموم دار الإسلام هي الدار التي تتتوفر فيها الشروط التالية:

- 1- أن تكون فيها أكثر الشعب من المسلمين
- 2- أن يمارس فيها الشعب الشعائر الإسلامية
- 3- أن تكون فيها قوانين الدولة إسلامية، وهذا لا يمنع من تطبيق شريعة أخرى غير الشريعة الإسلامية في القضايا التي لها مساس بالأحوال الشخصية لغير المسلمين مثل أهل الذمة والمستأمنون

أ) أهل الذمة: هم مواطنين غير مسلمين تابعين لدار الإسلام بموجب عقد الذمة الذي يلزمهم بدفع الجزية والالتزام بأحكام الشرع في المعاملات المالية والخضوع للعقوبات المحددة في التشريع الإسلامي وقد علل الفقهاء قبولهم لعقد الذمة لمساواتهم بالمسلمين في الحقوق والواجبات، وفي هذا يقول السرخسي: "ولأنهم قبلوا عقد الذمة لتكون أموالهم حقوقهم كأموال المسلمين وحقوقهم"

ب) المستأمنون: هم الأجانب الذين يدخلون البلاد الإسلامية طلبا للأمان على غير نية الإقامة المستمرة فيها، وقد قررت الدولة الإسلامية للمستأمن من الحقوق ما يقرب من حقوق الذمي لأن المستأمن كما قال الفقهاء "بمنزلة أهل الذمة في دارنا"، فالمستأمن هو شخص أجنبي على خلاف الذي هو موطن غير مسلم، حيث يدخل المستأمن لدار الإسلام بموجب عقد أو بمجرد منح الأمان، كما قد يدخل لغرض التجارة، وإذا أخذ صفة الدوام يتحول الذي إلى مواطن إذا قبل بشروط عقد الذمة، الذي يتميز بأبيته لكونه ينفذ على الشخص الذي عقده ما دام حيا وعلى ذريته من بعده.

ب: دار الحرب

دار الحرب هي الأراضي التابعة لغير المسلمين خارج دار الإسلام، كما عرفها البعض الآخر بأنها: "البلاد التي لا تكون فيها السيادة للحاكم المسلم، ولا يقوى فيها المسلمون على تطبيق الأحكام الإسلامية"، وعرفها آخرون بأنها الأرض التي يمثل فيها الكفار القوة القاهرة بحيث تعيش تحت تأثير المنبع الكافر للحياة على مستوى الدولة والمجتمع، وعلى العموم دار الحرب هي دار غير مسلمة لا تطبق فيها أحكام الإسلام أو هي: أقاليم لا يحكمها المسلمون ولا تطبق فيها الشريعة الإسلامية، وليس بين أهلها والمسلمون عقد أو عهد"

ت: دار العهد

دار العهد هي: "دار غير إسلامية عقد أهلها الصلح مع المسلمين دون أن تؤخذ منهم جزية فدارهم لا تخضع لأحكام الإسلام فليست من دار الإسلام، وليس بينهم وبين المسلمين حرب"، وعرفها البعض الآخر كذلك بأنها: "الأرض التي يغلب علمها الكفار الذين صالحهم المسلمون على البقاء فيها ودخلوا معهم في معاهدة سلام على أن تكون الأرض لأهلها".

ثانياً:

ملامح المجتمع الدولي الأوروبي

المجتمع الأوروبي الوسيط هو المجتمع الذي عاش في قارة أوروبا بعد انقسام الإمبراطورية الرومانية إلى إمبراطوريتين شرقية وغربية عام 395 ميلادي، أو هو المجتمع الذي ساد في قارة أوروبا خلال الفترة المتدة بين سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية عام 476 م وتقسيم الإمبراطورية الرومانية الجermanية المقدسة إلى دول وممالك مستقلة بداية من القرن السادس عشر، وهو مجتمع تميز بجملة من الخصائص السياسية والدينية والاقتصادية، تمثلت أساساً في: التجزئة والفوضى السياسية (1)، والوحدة السياسية والدينية (2)، والصراع بين السلطتين السياسية والدينية (3)، والاعتماد على الأقطاع (4).

1: الفوضى والتجزئة السياسية

قيل سقوط روما عام 476 ميلادي على يد القبائل الجermanية، سبقت هذه الفترة أحداث تعرضت لها إمبراطورية روما الغربية منذ نهاية القرن الثالث، حيث تاقت ضربات متعاقبة نتيجة تفاقم الأزمة الاقتصادية في كل أرجائها، خصوصاً وأن الشعب الروماني قد زاد سخطه على رجال السلطة الذين ارهقوا كاهله بالضرائب الباهضة، كما ساءت الحالة الاجتماعية نتيجة ظهور الطبقية، خصوصاً في ظل انشغال المسؤولين بأمورهم الشخصية، وهو ما

أدى سقوط روما على يد القبائل الجرمانية عام 476 ميلادي، وهذا ما جعل المجتمع الدولي في هذه المرحلة يتميز بالصفات التالية:

أ: تقسيم أوروبا إلى عدة إمارات اتسمت العلاقات فيما بينها بالحرب والاعتداءات المستمرة التي دامت إلى غاية القرن الثامن، كما عرفت ممالك وإمارات علاقات تعاونية ذات طابع إنساني أدت إلى إبرام بعض معاهدات الصلح كمعاهدة أنديلوت Andelot المبرمة عام 587 والتي أدت إلى تحقيق الصلح بين أمراء الفرنجة وترسيم الحدود الفاصلة بين دولاتها المستقلة، وكذا معاهداً الصلح التي أجراها الملك بيبيين قيصر الملك الفرنجي مع إمبراطور روما الشرقي سنة 756 لكي يدوم السلام بين الإمبراطوريتين.

بـ: قيام علاقات دولية يغلب عليها الطابع التحالفـي الحربي أو طابع الاستسلام لأن القبائل الجرمانية المتمثلة في القوط الشرقيـين والغربيـين، والوندال والهـنون قد زحفت على أوروبا وجعلـوا منها مسرحاً للفوضـي والحرـوب الشرسة من أجل السيطرة على أوروبا وخـيراتهاـ. كما عـرفـتـ أوروبا خـلالـ هذه الفـترةـ ابرـامـ بعضـ معاهـدـاتـ الصـلاحـ كـصلـحـ الاسـكـنـدرـيـةـ المـبرـمـ بينـ المـقـوـقـسـ حـاـكـمـ مـصـرـ وـعـمـرـوـ بـنـ الـعـاصـ عـامـ 641ـ مـ، وـصـلـحـ أـتـيـجـنيـ attigniـ الذيـ اـبـرـمـ بـينـ شـارـلـانـ وـمـلـكـ السـكـسـونـ فـتـكـنـدـ عـامـ 765ـ.

كما عرفت الممالك والامارات الأوربية نظام البعثات الدبلوماسية الدائمة التي لم تقتصر على المجتمعات الأوربية بل امتدت إلى دول أخرى في الشرق وشمال أفريقيا¹، كالبعثة الدبلوماسية التي بعثها بيبيين قيصر إلى بغداد سنة 1765م، وكذا بعثة الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور إلى فرنسا في نفس السنة.

ث: قيام الكنسية بنشر الوعي الانساني والأخلاقي بين جميع شعوب المجتمع الأوروبي لأن الحياة داخل المجتمع الأوروبي لم تتوقف بل استمرت رغم هذه الأحداث، واعتبرت التجربة الاجتماعية استفادة منها الشعوب الأوروبية في الفترة التي تلتها.

2: الوحدة السياسية والدينية

بعد تولي الامبراطور شارلمان الحكم سنة 800 ميلادي تمكّن من إعادة توحيد الممالك والامارات في إطار ما اصطلح على تسميته بالإمبراطورية الرومانية المقدسة، لأنّه في عيد ميلاده تدفق جمّع كبير من الرومان والفرنجة إلى الصلاة في كاتدرائية القديس بطرس الذي وضع على رأس شارلمان تاجاً من الذهب عقب انتهاء الصلاة ليعلن في تلك اللحظة شارلمان تتويجه امبراطوراً للإمبراطورية الجرمانية المقدسة، وهذا ما جعل العصر الوسيط الأوروبي يتميّز بظاهرة أخرى مناقضة تماماً للفوضى والتجزئة، وهي الوحدة السياسية والدينية التي شهدتها أوروبا، فعلى المستوى الديني أصبح الأوروبي يخضع للسلطة الدينية للبابا، أما على المستوى الديني فإن الممالك الأوروبية كانت تخضع لسلطة الإمبراطور في روما

3: الصراع بين السلطتين السياسية والدينية في أوروبا

بعد وفاة شارلمان سنة 843 ميلادي عادت الفوضى من جديد إلى الإمارات والممالك الأوروبية، بسبب ضعف شخصية الإباطرة الذين حكموا بعد وفاة شارلمان، وسيطرة رجال الإقطاع على التنظيم الداخلي للإمبراطورية، ومشاركة السلطة الدينية السلطة الزمنية في تقلد زمام الأمور، الأمر الذي جعل السلطة في أوروبا خلال هذه الفترة بيد الإمبراطور والبابا، وهو ما أدى إلى وجود صراعات كبيرة بينهما، خاصة خلال النصف الثاني من القرن 11، لأن كل منهما كان يرى نفسه هو صاحب الحق في الاستئثار بالسلطة، فالبابا كان يستند إلى نظرية السيفين التي مفادها أن الله خلق سيفين سيف يمثل الروح وسيف يمثل الجسد، فيمنح سيف الروح للبابا وسيف الجسد للإمبراطور، وكون الروح تسمو على الجسد فالبابا يسمو على الإمبراطور. أما الإمبراطور فاستند إلى نظرية الحق الإلهي، والتي

¹ حسني محمد جابر، القانون الدولي العام، ص 156.

مفادها أن الله فوض حكم الناس ومنحه للسلطة العامة الممثلة في شخص الإمبراطور، وهذا ما أدى بالإمبراطور هنري الرابع البابا لخلع جريجوري السابع وأحل رعيته من يمين الولاء له

4: سيطرة رجال الإقطاع على التنظيم الداخلي للإمبراطورية الرومانية

لقد ساد النظام الإقطاعي المجتمع الأوروبي في القرن 09 واستمر إلى غاية نهاية العصر الوسيط تقريباً، ويتمثل نظام الإقطاع من الناحية السياسية في استئثار الأمير بكل مظاهر السلطة داخل إقليم معين، كأنها ملك شخصي له، يسمح له بالتصريف في الإقطاع ما يحلو له كأنه ملكية خاصة به، ومن الناحية الاقتصادية يقوم نظام الإقطاع على الزراعة والرق. وهذا ما جعل نظام الإقطاع يؤدي إلى تفكك الدوليات الأوروبية إلى عدد كبير من الوحدات الإقطاعية التي كانت علاقاتها تقوم على أساس أن الحق للأقوى، لذلك لم يكن من الممكن للنظام الدولي أن ينمو ويتطور، لأن الملوك لم تستطع أن تعبر عن إرادة موحدة لمالكها أمام المالك الأخرى بسبب تجزئة تلك المالك إلى إمارات إقطاعية.

ثالثاً:

وجود المجتمع الدولي في العصور الوسطى

لقد اختلف الفقه الدولي حول مدى وجود المجتمع الدولي في العصور الوسطى، حيث ذهب جانب أول منها إلى القول بوجود المجتمع الدولي مبرراً قوله بالعلاقات الدولية التي كانت تربط المجتمع المسيحي بالمجتمع الإسلامي (1)، على خلاف ذلك ذهب جانب ثانٍ إلى القول: بعدم وجود مجتمع دولي في العصور الوسطى مبرراً موقفه بعدد من الحجج المختلفة (2).

1: وجود مجتمع دولي بسبب وجود علاقات بين العالم المسيحي والعالم الإسلامي

إن العلاقات التي كانت تربط العالم المسيحي بالعالم الإسلامي قد اتسمت بالثنائية في غالب الأحيان، كون هذه العلاقات كانت محدودة من حيث الزمان والمكان والشمولية، وأهم ما ميز المجتمع في العصور الوسطى هو انعدام المساواة بين الدول، وكثرة الحروب، وغياب التنظيم الدولي الدائم، وتداخل السلطتين الدينية والدينوية في الدول المسيحية وفي الدول الإسلامية، وهذا هو الامر الذي جعل علاقات المجتمع الدولي في العصور الوسطى تتميز بالخصائص التالية:

أ: ثنائية العلاقات الدولية وغياب التنظيم الدولي الدائم

إن العلاقات الدولية التي كانت في العصور الوسطى كانت مجرد علاقات بين إمارات مسيحية والدولة الإسلامية، وهذا ما جعلها علاقات ثنائية يغلب عليها غياب التنظيم الدولي الدائم الذي يحكم المجتمع الدولي العالمي، الذي كانت الدولة الإسلامية جزءاً منه، وهو مجتمع كان يتكون في ذلك الوقت من علاوة على الدولة الإسلامية من ممالك أوروبية لم ترق العلاقات بينها لدرجة العلاقات الدولية، لأنها كانت مجرد علاقات داخلية بين أجزاء إمبراطورية واحدة، كانت تخضع لسلطة عليا واحدة هي سلطة البابا والإمبراطور، وهذا ما يؤكد بأن العلاقات الدولية في العصور الوسطى هي علاقات بين الدولة المسيحية من جهة والدولة الإسلامية من جهة أخرى، وهي دول لم تكن تنظر لبعضها البعض على أساس مبدأ المساواة في السيادة، بسبب النظرة العنصرية للدولة المسيحية التي كانت تحاول فرض سلطتها على الدول الأخرى، وكذا النظرة الإسلامية التي كانت تسعى في مقابل ذلك إلى تكوين دولة عالمية واحدة تحت راية الإسلام، الأمر الذي دفع البعض للقول: بأن البنية القانونية للمجتمع الدولي في العصور الوسطى هي المسؤولة بشكل رئيسي إن لم تكن المسؤولة الوحيدة عن الوضعية المتردية في ذلك المجتمع.

بـ: تأرجح العلاقات الدولية بين السلم وال الحرب

ما يلاحظ على العلاقات بين دول العالم القديم في العصور الوسطى هو دخول بعضها مع البعض في علاقات سلم وحرب دامت ما يزيد ثمانية قرون من الزمان، وهو ما تعكسه الغزوات والنهب والاختراق الذي قامت به وحدات الحضارة العنصرية في أوروبا لتضرب المنطقة العربية الإسلامية اعتباراً من القرن التاسع، وتدمير الحضارات والمجتمعات الهندية وتخضع في مقابل ذلك للإمبراطوريتين البحريتين الإسبانية والبرتغالية، وتقوم بعصف الحضارة في القارة الأفريقية من خلال تجارة الرقيق

وعلى العموم تجدر الإشارة إلى أن الحروب الصليبية التي صبغت العلاقات بين أوروبا المسيحية والشرق المسلم لم تمنع كلاً من المعاكسين من إبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ومن تبادل التجارة ومن تأثر كل مهما بثقافة الآخر، لأن الحروب الصليبية لم تكن تهدف في الحقيقة سوى لفتح طريق التجارة إلى الشرق الأقصى، وجعل الشرق الأوسط قاعدة لها ونقطة اتصال بين أوروبا الغربية والوسطي من ناحية، وبين شرق أوروبا من ناحية ثانية وبين الشرق الأقصى من ناحية ثالثة

إن تأرجح العلاقات الدولية بين السلم وال الحرب في العصور الوسطى قد جعل الفقهاء يميزون بين قانون السلم وقانون الحرب، والحروب الشرعية العادلة التي تقوم ضد غير المسيحيين، والحروب غير الشرعية التي تقوم ضد المسيحيين في حالة قيامها دون أسباب شرعية. وكذا فكرة الحرب التي ظهرت كعقوبة ضد الظلم الذي قام به أحد الأباء، والتحكيم كوسيلة لحل النزاعات والوقاية من الحروب. كما ظهرت في هذه العصور أيضاً قواعد القانون الدبلوماسي وحماية التجارة البحرية، وهو ما أدى إلى ظهور قانون بحار حقيقي، غير أن هذه القواعد القانونية لم تحقق صفة العمومية الكاملة للقانون الدولي في تلك العصور، لأن الرابطة التي خلقها القانون الدولي آنذاك كانت رابطة دينية قاصرة على الدول المسيحية

تـ: تحكم الجانب الديني في تحديد العلاقات المتبادلة بين المسلمين والمسيحيين

للإسلام نظرة متميزة للعلاقات الدولية، لأنه لا يعترف بانقسام العالم إلى دول ذات سيادة، وإنما يهدف إلى توحيد بنى الإنسان كلهم في ظل نظام قانوني واحد هو الشريعة الإسلامية التي لا تميز بين الناس على أساس العرق والجنس واللغة، وما يدل على ذلك هو فتح المسلمين للعراق سنة 634 م، وسوريا 636 م، ومصر سنة 639 م، وفارس 640 م، وبلاط المغرب أو شمال أفريقيا سنة 647 م، ثم عبروا من الشاطئ الأفريقي ليفتحوا إسبانيا ابتداءً من سنة 711 ميلادي ليبدأوا منها فتوحاتهم لأقاليم أوربية أخرى ووصلت إلى الشواطئ الإيطالية إلى سقوط الأندلس سنة 1492 م، بالإضافة إلى ذلك وصلت الإمبراطورية الإسلامية إلى بلاد المشرق لتصل إلى الصين عام 751 ميلادي على خلاف ذلك شنَّ المسيحيون حروبهُم الثمانية التي أصبغوها بالطابع الصليبي ضد العالم الإسلامي في الفترة الممتدة من 1095 م و 1270 م، وقد انتصر عليهم صلاح الدين الأيوبي في الحملة الثالثة سنة 1178 في معركة حطين واسترجع مدينة القدس من الصليبيين الغزاة

ثـ: محدودية العلاقات المتبادلة بين المسلمين والمسيحيين

إن العلاقات التي كانت سائدة بين دار الإسلام ودار الحرب كانت علاقات محدودة، لأن أوروبا كانت ترفض الدخول في علاقات مع الشعوب والحضارات الأخرى كالحضارة الإسلامية، وفي هذا يؤكِّد الدكتور علي منصور على أن تعامل الحضارة المسيحية مع الدولة الإسلامية قد اقتصر على الجوانب الثقافية والفكريَّة والعلمية وبعض المسائل التنظيمية في الجوانب الاقتصادية والإدارية والقانونية، كما فعل ذلك ملك باقاريا حينما أرسل بعثة للأندلس لدراسة مناهج التعليم والثقافة

2: عدم وجود مجتمع دولي في العصور الوسطى

لقد برر أنصار عدم وجود المجتمع الدولي في العصور الوسطى موقفهم بعده حجج منها: عدم وجود مجتمع دولي أوربي(أ)، واقتصر العلاقات الدولية على الدول المسيحية وحدها(ب)، واعتبار مبادئ التشريع الإسلامي قواعد داخلية لتوجيه الحكم المسلمين في علاقتهم الخارجية(ب).

أ: عدم وجود مجتمع دولي أوربي بين الأمارات المسيحية

رغم أن أوروبا في العصور الوسطى قد كانت مقسمة لدوليات كان بإمكانها الانضمام مع بعضها البعض في مجتمع دولي أوربي يحكمه القانون، إلا أن ذلك لم يتحقق لجملة من الأسباب هي:

1- اعتماد حكام أوروبا على القوة وال الحرب على حساب الخصوص للقواعد القانونية الملزمة.

2- خصوص أمراء أوروبا لسلطة واحدة عليها هي سلطة البابا ذات الروح العالمية الخاضعة للكنسية، التي جعلت العلاقات بين الدوليات الأوروبية لا ترقى لأن تكون علاقات ذات طبيعة دولية، بسبب تدخل الكنسية في الشؤون الداخلية والخارجية لهذه الدوليات.

3- استعلاء الدول الأوروبية على غيرها من الدول الأخرى كالدولة الإسلامية
ب: اقتصر العلاقات الدولية على الدول المسيحية وحدها

إن اسناد العلاقات الدولية إلى الرابطة الدينية المسيحية وحدها كان من شأنه ان يقصر هذه العلاقات على الدول المسيحية فيما بينها ويخرج من الجماعة الدولية الدول غير المسيحية، وهذه فكرة تؤكد أن المسيحية كانت عقبة في سبيل نمو القانون الدولي وتطور المجتمع الدولي نظرا لأن الأسرة الأوروبية المسيحية قد انغلقت على نفسها ورفضت الاعتراف بالشعوب غير المسيحية والدخول معها في علاقات على أساس المساواة باعتبارها شعب غير متحضر، ولعل أوضح دليل على ذلك هو الحروب الصليبية التي شنها أمراء أوروبا المسيحية ضد المسلمين في الفترة الممتدة من 1096 إلى 1270 ميلادي

ت: قواعد التشريع الإسلامي قواعد غير دولية

إن المبادئ التي جاء بها الإسلام لتنظيم العلاقات البشرية قد دفعت الأستاذ تيسير عواد للقول: بأن هذه القواعد القانونية رغم سموها و مثاليتها، إلا أنها لم تكن في حقيقتها سوى مجرد قواعد داخلية موجهة للحاكم المسلم ليلتزم بها في علاقاته مع دار الحرب وفي تصريفه للشؤون الخارجية للدولة الإسلامية، الأمر الذي جعل الدكتور غضبان مبروك يقول بأن العصر الوسيط لم يشهد نشوء جماعة دولية.